

بالمعنى وان لم ار من فرض له هذا الايضاح انه منقول لان المصنف افاض رويته بقوله  
 وافق بحته المعقول او غيره كان رعا بتقليت العين وهو قد يخرج من الانق  
 وشمل كلامه الخليل والكثير لانه من دم المتألف وهو مختلطة باجزء فلا يعنى  
 عنها مطلقا على معتمد مما خرج ما اذا استخلف قاصر او قال المخرجين قوله  
 مما اى من المعتدين او غيره وعبارته مما وان لم يكن معتد باه اتم المقند  
 المسفرون ولو لم يتخذ الاقتداء بصيرورته معتدين به حكم مجرد الاستخلاف  
 ومن ثم حكمهم سهوه وتحمل سهوه بغيره ولو فرقة عند احسانهم باولهم  
 رعا له او حدثه قبل تمام استخلافه قصر وكالوم يتخلف هو ولا المامون  
 او استخلف قاصر له بالحرف اتم المعتد به وان لم يتور الاقتداء بهم معتدا  
 بهم حكما فقول الملقن ان لا ياتى بغيره اى حقيقة او حكا وهذا حيث كان الخليفة  
 من المعتدين ولم يخالف نظم صلته فاصلا لهم نظره مع قول المرحومين  
 قوله مما اى من المعتدين او غيره وعبارته مما وان لم يكن معتدا  
 به اتم المقتدون المسفرون ولو لم يتور الاقتداء بصيرورته معتدين به  
 حكما مجرد الاستخلاف ومن ثم حكمهم سهوه وتحمل سهوه بغيره ولو فرقة  
 المخارفة عند احسانهم باول رعا له او حدثه قبل تمام الاستخلافه قصر  
 كالوم يتخلف هو ولا المامون او استخلف قاصر له بالحرف والقعيد  
 ليس صححا اهل صوابه اولم الخولم يخالف نظم صلته فاصلا لهم نظره  
 كالامام ان عاد بعد نظره واقتمدا اى بالخليفة المتما فيه المنع  
 ولو استخلف بعض القوم مما ونوعهم قاصر فلكل حكمه اه ولو  
 لزم الاتمام معتديا اى في رسوم الاستخلاف بان كان الخليفة معتدا عرف  
 اوفى غيرها او بان امامه محدثا اى بعد لزوم الاتمام لهم باقتداءهم حكم  
 بالمتم ولو بان للإمام حدث نفسه اى وفرض المسئلة ان كانا تويا الاتمام  
 لم يلزمه الاتمام اى لان الحديث لا يقتضيه صلته بوجه في حق كعدم  
 تخلاف الاقتداء بالحدث اى مع الجهل بحاله كما هو فرض المسئلة فانه يصح  
 ويعنى عن الاعادة ولو اصره شعره ولم يتور اقتداء ان اطلق ثم قدرت

ون  
 اصدق

فالمعنى الحاقه بالمباح والشرطان لانه لو كان الغرض حصرية قوله بل عليه التمسك في  
 في التعديل ليس يصح تيممه مع وجوب الاعادة بخلافه في الشرع كقوله  
 لا يصح تيممه قبل التوبة على المعتمد فاوله عن محل توبته هذا ان انا تاه  
 والذلة الترض من حين التوبة وان بقى دون مرجح من نظر اوله واخره وهو  
 الطاعة لا تخدم ان يقب نفسه او ابناءه او يحملها ما لا يطيق حملها على  
 اللوم او يرضى بفرق العادة او على العادة وكانت تيمانه او يتخلفها مطلقا  
 سيرومين اى مع اعتبار المعتاد من النزول والاستراحة والاول والاصلا  
 بسير لا يقال اى اهل الحيلة او يلبس من معتد لثمين او جرم وليته وان لم يعتد  
 وهذا عند دلالة اللفظ بالزمان واثار المصنف لحددها بالاحاطة بقوله معتد  
 فرس خالو لو طنا بالاجتهاد ومجمله نصب في كلام المصنف كون وقع خبرا  
 عن من في كلام الشرح وعده بعضهم معيا وقال بعضهم مجمله ما لا يخرج مع الملقن  
 فانه كاشف الواحد فلا عيب ولو قطع المسئلة الخافية المتسرة لثمين  
 هاشم وهم العاصيون وقت خلافتهم لاهانتهم نفسه الذي هو جرمه وجرالتي  
 صل الله عليه وسلم او الضرورى فيه نظر واضع ان ان يريد به باعتبار المسئلة  
 فهو من فائتة السفر فامله قل وتعضى فائتة سفره اى مقصورة  
 كاصل النبيه بعد منه انه لا يدان بعقره مجموع اجز التكميم فائتة الفريضة  
 الخ ويشترط التحريز عن مناهج بينة العصر هذا من الشروط الزايدة فكانه لثمين  
 ان يدور معها لا يشترط ان ياتى العصر اى ذكر الماحك وبشره ولا امر  
 انه نواه اى العصر ثم تمام نوايا الاتمام علم منه انه لا يتفق بالشيء الا اجته  
 ولا يلزمه بها الاتمام وهو كذلك وعبارته قد فلا يتكفى فيه الاتمام قبل فقوده ولا  
 يلزمه بها الاتمام اى لان ما وقع في لاغ فلا يعتد به. عقيم وقاله كان  
 اشتمل ووجد ذلك في بعض الشرح ولو يوزي العصر خلف متم اعتدت صلته  
 ولغت بنية العصر وان كان ماسرا والاقلا تعتقد اه فان اقبلت اى اى  
 باصحابها اعني الخيم او من جهل سفره واحداثه هو المامون فكلمة  
 هو جوابا بل الحكم وهو لا يفي عن الحكمة فكان حقا للحج بان يقال انه انتم الاتمام  
 بالمعنى

فالمعنى الحاقه بالمباح والشرطان لانه لو كان الغرض حصرية قوله بل عليه التمسك في  
 في التعديل ليس يصح تيممه مع وجوب الاعادة بخلافه في الشرع كقوله  
 لا يصح تيممه قبل التوبة على المعتمد فاوله عن محل توبته هذا ان انا تاه  
 والذلة الترض من حين التوبة وان بقى دون مرجح من نظر اوله واخره وهو  
 الطاعة لا تخدم ان يقب نفسه او ابناءه او يحملها ما لا يطيق حملها على  
 اللوم او يرضى بفرق العادة او على العادة وكانت تيمانه او يتخلفها مطلقا  
 سيرومين اى مع اعتبار المعتاد من النزول والاستراحة والاول والاصلا  
 بسير لا يقال اى اهل الحيلة او يلبس من معتد لثمين او جرم وليته وان لم يعتد  
 وهذا عند دلالة اللفظ بالزمان واثار المصنف لحددها بالاحاطة بقوله معتد  
 فرس خالو لو طنا بالاجتهاد ومجمله نصب في كلام المصنف كون وقع خبرا  
 عن من في كلام الشرح وعده بعضهم معيا وقال بعضهم مجمله ما لا يخرج مع الملقن  
 فانه كاشف الواحد فلا عيب ولو قطع المسئلة الخافية المتسرة لثمين  
 هاشم وهم العاصيون وقت خلافتهم لاهانتهم نفسه الذي هو جرمه وجرالتي  
 صل الله عليه وسلم او الضرورى فيه نظر واضع ان ان يريد به باعتبار المسئلة  
 فهو من فائتة السفر فامله قل وتعضى فائتة سفره اى مقصورة  
 كاصل النبيه بعد منه انه لا يدان بعقره مجموع اجز التكميم فائتة الفريضة  
 الخ ويشترط التحريز عن مناهج بينة العصر هذا من الشروط الزايدة فكانه لثمين  
 ان يدور معها لا يشترط ان ياتى العصر اى ذكر الماحك وبشره ولا امر  
 انه نواه اى العصر ثم تمام نوايا الاتمام علم منه انه لا يتفق بالشيء الا اجته  
 ولا يلزمه بها الاتمام وهو كذلك وعبارته قد فلا يتكفى فيه الاتمام قبل فقوده ولا  
 يلزمه بها الاتمام اى لان ما وقع في لاغ فلا يعتد به. عقيم وقاله كان  
 اشتمل ووجد ذلك في بعض الشرح ولو يوزي العصر خلف متم اعتدت صلته  
 ولغت بنية العصر وان كان ماسرا والاقلا تعتقد اه فان اقبلت اى اى  
 باصحابها اعني الخيم او من جهل سفره واحداثه هو المامون فكلمة  
 هو جوابا بل الحكم وهو لا يفي عن الحكمة فكان حقا للحج بان يقال انه انتم الاتمام  
 بالمعنى

واغما عدل عن الى  
 الحجاب بل الحكم  
 ان اهل كان معتدا  
 والسائل المعتد  
 لا يبيح سفره